مبـادرة
الإصلاح
العـربي

ARI

سلسلة السياسات البيئية

تحديات التحول الطاقي في العراق وإقليم كردستان

ديانا القيسي

نُشر من طرف:

مبادرة الإصلاح العربي

مبادرة الإصلاح العربي هي مؤسسة تفكير عربية مستقلة تعمل بالشراكة مع خبراء في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وخارجها لصياغة برامج محلية واقعية تهدف إلى التغيير الديمقراطي والعدالة الاجتماعية. وهي تُجري البحوث وتقدّم تحليلات في مجال السياسات وتوفر منبراً للأصوات الملهمة استناداً إلى مبادئ التنوع والحياد والمساواة بين الجنسين.

https://www.arab-reform.net/ar/

عن الكاتبة

ديانا القيسي هي متخصصة في حوكمة الطاقة ومتحدثة رئيسية في القمم والفعاليات المتعلقة بالطاقة. نشرت عدة أبحاث تتعلق بقضايا حوكمة الطاقة، والتدقيق التشريعي، والانتقال العادل للطاقة، مع التركيز على منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وتشغل حاليًا منصب مديرة «مشاركة المجتمع المدني» في برنامج المعهد الجمهوري الدولي – IRI/لبنان – قسم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. كما تعمل كمستشارة في RENEWA MENA – البنك الدولي. وهي عضو في مجلس إدارة مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية (EITI.org) ممثلةً المجتمع المدني في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا وأمريكا الشمالية. وهي أول عربية تشارك في مجلس إدارة مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية. كما أنها عضو في مجلس إدارة المبادرة اللبنانية للنفط والغاز والجمعية الفلسطينية لتشجيع الأطفال على ممارسة الرياضة – PACES لبنان.

عن هذه الدراسة

هذه الورقة جزء من مشروع "الجسر الأخضر للانتقال البيئي العادل" التابع لمبادرة الإصلاح العربي. هذا المشروع ممول بشكل مشترك من قبل مَرفق المجتمع المدني لمنطقة المتوسط التابع للاتحاد الأوروبي (CSFM) ومملكة السويد من خلال برنامجها للتعاون الإنمائي الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

إخلاء المسؤولية:

إن المعلومات والآراء الواردة في هذا التقرير هي معلومات وآراء المؤلف (المؤلفين) ولا تعكس بالضرورة آراء مبادرة الإصلاح العربي أو موظفيها أو مجلس إدارتها أو مموليها.

© 2025 مبادرة الإصلاح العربي.

يسمح هذا الترخيص لمُعيدي الاستخدام بتوزيع المواد وإعادة مزجها وتكييفها والبناء عليها بأي وسيط أو تنسيق لأغراض غير تجارية فقط، وفقط طالما تم ذكر المصدر. إذا قُمت بإعادة مزج المواد أو تكييفها أو البناء عليها، فيجب عليك ترخيص المواد المعدلة بموجب شروط مماثلة.

صورة الغلاف: منشآت إنتاج النفط في البصرة، العراق، تشرين الثاني/نوفمبر 2024.

© دينامولاند / شاترستوك

تشرين الثاني/نوفمبر 2025

تم إعداد هذه الورقة بدعم من المفوضية الأوروبية والوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي

Civil Society Facility for the Mediterranean
مَرفق المجتمع المدني لمنطقة المتوسط

Funded by the European Union

السويد Sverige

المحتويات

مقدمة والتحديات الرئيسية 5

تجزئة حوكمة الطاقة والديناميات السياسية 5

تداعيات سياسات حرق الغاز والانتقال الطاقوي 6

جهود حكومة إقليم كردستان الناشئة في مجال انتقال الطاقة 8

توصيات سياساتية: نحو انتقال موحّد وعادل 10

مقدمة والتحديات الرئيسية

يواجه العراق عقبات هائلة في التحول إلى نظام طاقة أنظف وأكثر عدالةً. ففي عام 2023، احتل العراق المرتبة الثالثة عالميًا في حرق الغاز – بعد روسيا (نحو 59 مليار متر مكعب) وإيران (20.4 مليار متر مكعب) – إذ أحرق نحو 17 مليار متر مكعب من الغاز المصاحب، وفقًا لمرصد البنك الدولي لحرق الغاز.[1] ولا يؤدي هذا الحرق إلى هدر الوقود والإيرادات المحتملة فحسب، بل يلوّث الهواء ويُفاقم تغير المناخ. ويتعلق معظم هذا الحرق بالغاز المصاحب المُنتج مع النفط الذي يمكن احتجازه واستخدامه. أما الحرق غير المصاحب فهو أقل بكثير ويرتبط عادةً بخلل تشغيلي، ما يعني أنه يمكن تجنب الحرق الأكثر انتشارًا في العراق إلى حد كبير إذا سُدَّت الفجوات في السياسات والبنى التحتية. ويأتي جزء كبير – نحو 20 في المئة من الغاز المحروق في البلاد – من إقليم كردستان شبه المستقل في الشمال.[2] على عكس الصحاري النائية، تقع العديد من حقول النفط في الإقليم بالقرب من المدن والقرى، ما يُعرّض السكان المحليين لمستويات عالية من التلوث. يُقدّر أن 1.19 مليون عراقي (معظمهم في الشمال) يعيشون ضمن نطاق كيلومتر واحد من مواقع حرق متعددة، ويواجهون بالتالي مخاطر صحية مرتفعة.[3] وتُبرز هذه الظروف قضايا العدالة البيئية: تتحمل المجتمعات الريفية والأقليات القريبة من مواقع النفط العبء الأكبر من التلوث وآثاره الصحية. وفي الواقع، يحرق العراق غازًا يفوق ما يستورده من إيران لتشغيل شبكته الكهربائية، ما يسلط الضوء على مفارقة أمن الطاقة: تهدر البلاد غازًا محليًا، بينما تعتمد على استيراد مكلف.

بالإضافة إلى الحرق، ينبع التحدي الأوسع للانتقال الطاقوي في العراق من اعتماده الشديد على النفط كمصدر للإيرادات ولتوليد الطاقة، ومن ضعف البنية التحتية لاحتجاز الغاز، ومن عقود من الصراعات وقلة الاستثمارات. وتعجز الشبكة الوطنية العراقية عن تلبية الطلب فيُستكمل الإنتاج غالبًا بمولدات الديزل ، فيما لا تزال الطاقة المتجددة في بداياتها. والأهم أن الانقسام السياسي بين الحكومة الاتحادية في بغداد وحكومة إقليم كردستان أدّى إلى سياسات طاقة غير منسجمة. لكن ما هو أعمق من هذا الانقسام الإقليمي هو الطابع المغلق لصنع القرار في قطاع الطاقة العراقي. فتهيمن مجموعة ضيقة من الفاعلين على القرارات المتعلقة بالنفط والغاز، مع رقابة برلمانية شبه معدومة وغياب إطار قانوني شامل، ما يخلق «نظام وصول محدود» يعوق الاستثمار والشفافية وقدرة الجهات التنظيمية على فرض القوانين في كل من العراق والإقليم. يركز هذا التقرير على أبرز تحديات الانتقال الطاقوي في العراق وديناميات السلطة التي تعرقل التقدم، مع التركيز على إقليم كردستان. كما يبحث الآثار المترتبة على سياسات حرق الغاز، ويقدّم توصيات – من ضمنها إشراك التحالفات الإقليمية – لتعزيز انتقال عادل للطاقة يتسم بالعدالة والشمول والشفافية.

تجزئة حوكمة الطاقة والديناميات السياسية

«بلد واحد، سياستان للطاقة». هكذا يصف المحلل في شؤون الطاقة بلال وهاب واقع الحال في العراق، إذ انقسم القطاع فعليًا منذ عام 2014 إلى نظامين منفصلين – أحدهما تديره الحكومة الاتحادية في بغداد والآخر تديره حكومة إقليم كردستان – ما أوجد مجموعتين مختلفتين من السياسات ونماذج العقود والشركاء الدوليين.[4] ويُضفي دستور البلاد غموضًا على الصلاحيات المتعلقة بالنفط والغاز، غذّى صراعًا طويلًا على السلطة بين بغداد وأربيل.[5] وفي الممارسة العملية، طوّرت حكومة الإقليم قطاعًا مستقلًا للنفط والغاز بعد عام 2005، فأقرّت قانون نفط خاصًّا بها في عام 2007، ووقعت عقود مشاركة في الإنتاج مع شركات أجنبية.[6] في المقابل، تُصرّ الحكومة الاتحادية على حصرية حقّها في إدارة الهيدروكربونات على الصعيد الوطني، معتمدةً على شركاتها الحكومية وعقود الخدمات الفنية. ويعني هذا الانقسام أن بغداد والإقليم يتّبعان استراتيجيات مستقلة، ولا يتحدثان بصوتٍ واحد أمام المستثمرين أو الشركاء الدوليين إلا نادراً. ولا يوجد إطار قانوني موحَّد، فتعثّرت محاولات إقرار قانون

1 World Bank. "Global Gas Flaring Data," n.d. https://www.worldbank.org/en/programs/gasflaringreduction/global-flaring-data.

2 Ahmed Tabaqchali, *The Kurdistan Region of Iraq's Gas-Export Potential: Deja Vu All Over Again* (Washington, DC: Atlantic Council, November 2022), https://www.atlanticcouncil.org/wp-content/uploads/202211//The-Kurdistan-Region-of-Iraqs-Gas-Export-Potential-Deja-Vu-All-Over-Again.pdf

3 Tom Brown, Christina Last, Stella Martany, and Alannah Travers, "Kurdistan Regional Government Likely to Miss Flaring Phase-Out Deadline, Satellite Data Suggests," Rudaw, 18 June 2022, https://www.rudaw.net/english/kurdistan/16062022

4 Wahab, Bilal. "Tipping Point of the Iraq-KRG Energy Dispute." The Washington Institute for Near East Policy. 13 February 2023. https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/tipping-point-iraq-krg-energy-dispute

5 المرجع نفسه.

6 Shallaw A. Mohammed, "The KRG's Inability Factors for Independently Exporting Oil: After 2023," *Zanco Journal of Humanity Sciences* 28, no. 6 (December 2024): 301–317, https://www.researchgate.net/publication/387485383_The_KRG%27s_Inability_Factors_for_Independently_Exporting_Oil_After_2023

اتحادي للهيدروكربونات بسبب الخلافات.[7] فلا يُثبط غياب هذا القانون الوطني الاستثمار فحسب، بل يقوض أيضًا الامتثال البيئي ومراقبة الانبعاثات – وكلاهما ضروري لمبادرات الحد من حرق الغاز.

ورسّخت مجموعة من النقاط الخلافية هذا الانقسام. ففي عام 2014، بدأ الإقليم في تصدير النفط عبر تركيا بشكلٍ مستقل عن شركة تسويق النفط الاتحادية. واعتبرت بغداد هذا الإجراء غير قانوني، وأوقفت حصة الإقليم من الموازنة الوطنية، ما تسبب في أزمة اقتصادية في أربيل.[8] ومنذ ذلك الحين، أصبحت التحويلات المالية أداة للمساومة: فتحجب بغداد الأموال عند اشتداد النزاعات، بينما يزيد الإقليم مبيعات النفط المستقلة حين تتاح له الفرصة. وتصاعد التوتر في عامي 2022-2023 بعد أن قضت المحكمة الاتحادية العليا بعدم دستورية أنشطة الإقليم النفطية، ودعمت محكمة دولية بغداد في وقف صادرات نفط كردستان عبر تركيا. ونتيجة لذلك، توقفت صادرات الإقليم البالغة نحو 450 ألف برميل يوميًا، ما أجبر أربيل على إبرام اتفاق موازنة جديد زاد من تبعيّتها المالية لبغداد.[9] وفي تموز/يوليو 2025، توصلت بغداد وأربيل إلى اتفاق مبدئي لاستئناف الصادرات وتطبيق آلية لتقاسم الإيرادات، ما وفر انفراجًا مؤقتًا، ولكنه لم يحلّ الإشكاليات القانونية العميقة.[10] فمن منظور بغداد، تحمي هذه الخطوات السيادة وتعيد فرض السيطرة؛ أما من منظور الإقليم، فهي تهديد لمبدأ الحكم الذاتي ولمقوّمات البقاء الاقتصادي.

وتجد شركات النفط الدولية نفسها عالقة في ديناميكية السلطة هذه. فجذب اعتماد حكومة الإقليم لعقود مشاركة الإنتاج المربحة، شركات نفط مستقلة وصغيرة مستعدةً للعمل في بيئة عالية المخاطر، بينما امتنعت معظم الشركات الكبرى عن الدخول بسبب الغموض القانوني وإدراج بغداد للشركات العاملة في عقود الإقليم على قوائم سوداء. وأدّى ذلك إلى تفتيت الاستثمارات وإضعاف نقل التكنولوجيا. فأطلق مثلاً قطاع النفط الاتحادي (بمساعدة شركات كبرى والبنك الدولي) مشاريع ضخمة لاحتجاز الغاز في البصرة للحد من الحرق، لكن لم يشمل أي منها كردستان.[11] بدلاً من ذلك، أبرم الإقليم صفقات منفصلة – مثل الاتفاق مع كونسورتيوم بقيادة الإمارات لتطوير حقل خور مور للغاز، وصفقة مع شركة «روسنفت» الروسية في عام 2017 لتمويل خطوط الأنابيب – ما وفر سيولةً، لكنها حملت أحيانًا تبعات جيوسياسية.

باختصار، تتسم ديناميكيات القوة بين بغداد والإقليم وشركات النفط بصلاحيات متنازع عليها وانعدام الثقة. وتهدف بغداد إلى إعادة تركيز السلطة، بينما يتمسك الإقليم باستقلاله النفطي. وتركز الشركات الصغيرة في كردستان على المكاسب السريعة، فتحرق الغاز غالبًا كفائض غير مُستغلّ، في ظل غياب آفاق طويلة المدى. ونتج عن هذه التجاذبات ازدواجية تنظيمية وضبابية أعاقت وضع استراتيجية وطنية منسقة للانتقال الطاقوي. واليوم، يعمل العراق فعليًا كاقتصادين نفطيين متوازيين، في وضعٍ يتعارض أساسًا مع أي سياسة مناخية موحدة.

تداعيات سياسات حرق الغاز والانتقال الطاقوي

تقوض الحوكمة المجزأة مباشرةً جهود الحد من حرق الغاز. فيفتقر العراق إلى آلية إنفاذ موحدة أو نظام لتبادل البيانات لمكافحة الحرق على الصعيد الوطني.[12] وأعلنت وزارة النفط في بغداد عن هدفٍ للقضاء على الحرق الروتيني في الجنوب بحلول عام 2028، انسجامًا مع مبادرة البنك الدولي «صفر حرق روتيني بحلول عام 2030».[13] من جانبها، حدّدت حكومة الإقليم هدفًا أكثر طموحًا لإنهاء حرق الغاز بحلول العام 2023.[14] لكن في الواقع، انقضت المهلة المحددة من دون تحقيق تقدّم يُذكر – أظهرت بيانات الأقمار الصناعية ارتفاعًا

7 Huda Alshabebi, "The Legal Framework of the Oil and Gas Industry in Iraq," *Akkad Journal of Law and Public Policy* 1, no. 2 (2021): 44–53, https://journal.acefs.org/index.php/AJLPP/article/download/6698/

8 Nawras Jaff, "KRG Oil and the Slipping Dream of Financial Independence," Fikra Forum (Washington Institute for Near East Policy), 6 April 2023, https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/krg-oil-and-slipping-dream-financial-independence

9 Mohammed A. Salih, "Recentralization Imperils Iraq's Stability and Fuels Regional Tensions," Foreign Policy Research Institute, 26 October 2023, https://www.fpri.org/article/202310//recentralization-imperils-iraqs-stability-and-fuels-regional-tensions/

10 Julian Bechocha, "KRG, Baghdad Strike Deal to Restart Kurdish Oil Exports," Rudaw, 23 February 2025, https://www.rudaw.net/english/business/230220251

11 Herman Wang, "Feature: Battle over KRG Oil Has IOCs Fretting Their Future in Iraqi Kurdistan," S&P Global Commodity Insights, 27 April 2023, https://www.spglobal.com/commodity-insights/en/news-research/latest-news/crude-oil/042723-feature-battle-over-krg-oil-has-iocs-fretting-their-future-in-iraqi-kurdistan

12 Aare Afe Babalola and Damilola S. Olawuyi, "Overcoming Regulatory Failure in the Design and Implementation of Gas Flaring Policies: The Potential and Promise of an Energy Justice Approach," *Sustainability* 14, no. 11 (2022): 6800, https://doi.org/10.3390/su14116800

13 Reuters, "TotalEnergies Launches Final Phase of $27 Billion Iraq Energy Project," 14 September 2025 (statement noting elimination of routine flaring by 2028), https://www.reuters.com/sustainability/boards-policy-regulation/totalenergies-launches-final-phase-27-billion-iraq-energy-project-202514-09-/; World Bank, "Zero Routine Flaring by 2030 (ZRF) Initiative," https://www.worldbank.org/en/programs/zero-routine-flaring-by-2030

14 Julian Bechocha, "KRG, Baghdad Strike Deal to Restart Kurdish Oil Exports," Rudaw, 23 February 2025, https://www.rudaw.net/english/business/230220251

في الحرق خلال النصف الأول من عام 2022 مقارنةً بعام 2021 – ولا يزال فرض عقوبات، من عدمها، على الشركات التي فوّتت هذا الهدف أمرًا غامضًا.[15] وأبرزت استقالة وزير النفط في حكومة الإقليم الذي دعم سياسة مكافحة الحرق (في منتصف عام 2022)، العقبات السياسية التي تحول دون تطبيق هذه السياسات المستدامة.

يُستخدم الغاز المُحتجز في الإقليم بشكل أساسي لتشغيل محطات الكهرباء فيه، فتعمل الحكومة كمشترٍ وحيد لهذا الغاز. وتؤدي التأخيرات المزمنة في السداد وغياب سوق غاز فعّال إلى ضعف الحوافز لدى الشركات لإنشاء بنى تحتية للمعالجة. علاوة على ذلك، لا يوجد خط ربط أنبوبي بين الإقليم والشبكة الاتحادية لإعادة توزيع الغاز خارج كردستان، ما يخلق حاجزًا بنيويًا ملموسًا أمام التعاون. كما أضر إغلاق خط الأنابيب المصدّر لنفط الإقليم عبر تركيا عام 2023 بالاستثمار في احتجاز الغاز، فتوقفت الصادرات وتُركت العديد من الشركات دون مستحقاتها. خلق ذلك بيئة مالية غير مستقرة تجعل الشركات غير مستعدة للاستثمار في بنى الاحتجاز من دون وضوح في آفاق الربح. ويزيد الغموض بشأن حقوق ملكية الغاز في عقود مشاركة الإنتاج السرية في الإقليم من الالتباس حول الجهة المسؤولة عن احتجاز الغاز المصاحب وتحقيق عائدٍ منه. ولا يتطلب احتجاز الغاز الفعال جمعه من رؤوس الآبار فحسب، بل أيضًا وجود بنية للمعالجة والنقل ومحطات الطاقة؛ ويحتاج تنفيذ منظومةٍ كهذه إلى تنسيق بين وزارات الكهرباء والثروات الطبيعية والتخطيط في الإقليم، وما يزال هذا الأمر ضعيفًا. تُعيد بعض الحقول في كردستان حقن الغاز المصاحب للحفاظ على ضغط الخزان وتحسين إنتاجية النفط؛ وفي حين يقلل ذلك من الحرق، فهو يشجع بشكلٍ غير مباشر على زيادة إنتاج الوقود الأحفوري مع فوائد مناخيةٍ محدودة. في الوقت نفسه، ركزت حكومة كردستان على توسيع حقول الغاز غير المصاحب مثل خور مور بهدف رئيسي هو تزويد الكهرباء المحلية، ما يعكس استراتيجية قائمة على زيادة الإنتاج أولاً، بدلاً من استراتيجية واضحة للحد من الانبعاثات.

ونظرًا لعدم إدماج الإقليم بالكامل في الخطط الاتحادية، يستمر حرق مليارات الأمتار المكعبة من الغاز بدلاً من استخدامها، في وقتٍ يعاني فيه العراق من نقصٍ مزمن في الكهرباء. فلا تستطيع الحكومة الاتحادية مثلاً دمج إنتاج الغاز في الإقليم بسهولة في محطاتها الكهربائية، كما أن الإقليم غير مؤهل للاستفادة من بعض البرامج الدولية (مثل تمويل البنك الدولي لمشاريع احتجاز الغاز) التي تُدار عبر بغداد.[16]

وبالمثل، فإن التقنيات أو الشركات المتعاقدة المستخدمة لاحتجاز الغاز في البصرة، لم تُنشر في حقول الإقليم التي تُفرّغ الغاز أو تحرقه بدلاً من معالجته. والنتيجة هي خسارة متبادلة على الجهتين: إهدار الوقود الذي يمكن أن يولد الطاقة، وخسارة الإيرادات التي يمكن تقاسمها، وتلوث لا داعي له.

يمثل حرق الغاز في الإقليم نموذجًا لكلفة الخلاف السياسي. فتحرق حقول الإقليم سنويًا ما بين 3 إلى 4 مليارات متر مكعب من الغاز – تُقدّر قيمتها بأكثر من 100 مليون دولار من الوقود في محافظة أربيل وحدها – فيما تختنق المجتمعات القريبة بالدخان والانبعاثات.[17] وأبلغ السكان في محيط أربيل ودهوك عن ارتفاع حاد في حالات الربو وأمراض الجهاز التنفسي المرتبطة بانبعاثات الحرق.[18] ومع ذلك، من دون تسوية سياسية أو إطار قانوني واضح، تتعثر أي مشاريع مشتركة للحد من الحرق بسبب أسئلة مثل: من سيملك الغاز؟ من سيدفع كلفة احتجازه؟ ومن سيستفيد من بيعه أو استخدامه؟ بالإضافة إلى ذلك، ومن دون إطار موحد لحساب الانبعاثات بين بغداد والإقليم، يخاطر العراق بتقليل الإبلاغ عن انبعاثات الميثان في مساهماته المحددة وطنيًا، وتقويض مصداقية التزاماته ضمن «تعهد الميثان العالمي»، لأن الحرق هو مصدر رئيسي لهذا الغاز عندما يكون الاحتراق غير مكتمل. كما أن غياب قانون وطني للهيدروكربونات يعني أن أي مبادرات مناخية حسنة النية تضطر إلى العمل في منطقة قانونية رمادية. فيُعدّ العراق ككل مثلاً من الدول المنضمة إلى «تعهد الميثان العالمي» (الذي يهدف إلى خفض الميثان بنسبة 30 في المئة بحلول عام 2030) ولديه التزامات بموجب اتفاق باريس، لكن دمج انبعاثات الإقليم وإجراءاته ضمن هذه الالتزامات يبقى إشكاليًا في ظل الوضع السياسي الراهن.[19]

من الناحية العملية، أبطأت الازدواجية وانعدام الثقة وتيرة الانتقال الطاقوي في العراق. فأعلنت كل من بغداد وأربيل عن خطط لاستخدام الطاقة المتجددة والغاز، لكنها تمضي بمسارات متوازية. لا توجد شبكة كهرباء واحدة تغطي البلاد – فشبكة الإقليم مرتبطة بشكلٍ محدود بالشبكة الاتحادية – ما يُقيّد تبادل الطاقة أو الغاز بين المناطق.[20] كما لا تُجمع بيانات الحرق والانبعاثات أو تُنشر بطريقة شفافة تغطي البلاد. ويمكن للشركات في بعض الأحيان استغلال التنافس بين الحكومتين، بينما تهدر المعايير البيئية من بسبب الانقسام

15 Lizzie Porter and Staff of Iraq Oil Report, "KRG Misses Deadline to End Gas Flaring," Iraq Oil Report, 14 February 2023, https://www.iraqoilreport.com/news/krg-misses-deadline-to-end-gas-flaring-45482/

16 Muhammed Abed Mazeel al-Aboudi, "Taking Advantage of a Window of Opportunity in the KRG-Baghdad Gas Standoff," The Washington Institute for Near East Policy, 16 February 2024, https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/taking-advantage-window-opportunity-krg-baghdad-gas-standoff

17 Mahmood Baban, "Gas flaring: a field-by-field and province-by-province analysis in Iraq and the Kurdistan Region," Rudaw, 9 April 2025, https://www.rudaw.net/english/analysis/09042025

18 المرجع نفسه

19 Climate & Clean Air Coalition (CCAC), "Iraq Progresses on Fossil Fuel Methane Regulation," 30 August 2024, https://www.ccacoalition.org/news/iraq-progresses-fossil-fuel-methane-regulation

20 "Energy Independence Drive: Iraq Expands Gas and Electricity Networks," Shafaq News, 8 April 2025, https://shafaq.com/en/Iraq/Energy-independence-drive-Iraq-expands-gas-and-electricity-networks

المؤسسي. باختصار، فإن تشرذم السياسات له عواقب ملموسة: العراق يحرق موارد قيّمة ويُطلق غازات دفيئة من دون داعٍ، ما يقوض أمنه الطاقوي وأهدافه المناخية.

جهود حكومة إقليم كردستان الناشئة في مجال انتقال الطاقة

على الرغم من هذه التحديات، بدأت حكومة إقليم كردستان في السنوات الأخيرة باتباع سياسات طاقة أنظف، معترفة بضرورة الانتقال. وبدأ مفهوم «الانتقال الطاقوي العادل» – أي الانتقال إلى طاقة مستدامة بطريقة تعود بالفائدة على جميع المجتمعات والعمال – يشقّ طريقه ببطء إلى الخطاب السياسي في الإقليم. وتوضح عدة مبادرات هذا الاتجاه:

- **مشاريع الطاقة المتجددة:** يتمتع الإقليم بقدرات كبيرة في الطاقة الشمسية. فحتى عام 2021، كان لدى الإقليم قدرة شمسية مركبة متواضعة تبلغ نحو 75 ميغاواط كإثبات جدوى. وبحلول أواخر عام 2024، وقعت حكومة الإقليم عقودًا لإنشاء 350 ميغاواط من الطاقة الشمسية الكهروضوئية الجديدة، وحدّدت أهدافًا لإضافة 1000 ميغاواط على المدى القصير و3000 ميغاواط على المدى الطويل من مصادر الطاقة المتجددة (الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، والطاقة الكهرومائية).[21] في مؤتمر الأطراف التاسع والعشرين، أكد مسؤولو الإقليم التزامهم بالتحول من الاعتماد على مولدات الديزل والنفط نحو الطاقة الشمسية، مستفيدين من الساعات الطويلة لسطوع الشمس في المنطقة.[22] وإذا نُفّذت هذه المشاريع، من شأنها أن تقلص بشكلٍ ملحوظ من البصمة الكربونية للإقليم وتحرر الغاز الطبيعي لاستخدامات أفضل (بدلاً من حرقه لتوليد الكهرباء). ولأن الطاقة الشمسية والرياح متقطعة، فإن توسيع مشاريع الطاقة المتجددة يتطلب حلولاً تكميلية للتخزين – مثل أنظمة البطاريات أو محطات الضخ المائي – لضمان استقرار الشبكة والاستفادة المثلى من الغاز المُحتجز. وتشمل العديد من هذه المشاريع مستثمرين أجانب (ومن ضمنهم شركات من الإمارات) يوفّرون رأس المال والخبرة. ولجعل هذه الاستثمارات أكثر شمولاً، يمكن أن تفرض حكومة الإقليم توفير فرص عمل محلية وتقديم التدريب كجزء من عقود المشاريع، ما يضمن استفادة المجتمعات الكردية من فرص العمل واكتساب المهارات ضمن مسار التحول إلى الطاقة المتجددة.
- **غاز لإنتاج الطاقة (الاستخدام بدلاً من الحرق):** يُعدّ استخدام الغاز الطبيعي المحلي كوقود انتقالي لإنتاج الكهرباء أحد الأعمدة الرئيسية في استراتيجية الطاقة في الإقليم. فمنذ عام 2008، يُزوّد حقلا خور مور وجمجمال (المُطوّران عبر ائتلاف شركات دانا غاز/كريسنت بتروليوم) عدة محطات طاقة في كردستان.[23] و سمح هذا التحول لحكومة الإقليم باستبدال الوقود الأكثر تلوّثًا (الديزل والوقود الثقيل) بالغاز، ما خفّف التلوث والانبعاثات. وتُصدر محطات الكهرباء العاملة بالغاز عادةً انبعاثات كربونية أقل بنسبة تتراوح بين 30 و50 في المئة، إلى جانب مستويات أقل من الجسيمات الدقيقة وأكاسيد الكبريت، مقارنةً بمحطات الديزل والوقود الثقيل. لذلك، فإن التحول إلى الغاز يحدّ بشكل كبير من التلوث. واليوم، يُنتج جزء كبير من كهرباء الإقليم عبر محطات تعمل بالغاز التي تطلق انبعاثات كربونية ومحلية أقل من تلك الناتجة عن مولدات النفط. الأهم أن تحسين استثمار الغاز يخفّض مباشرةً عمليات الحرق: فكل متر مكعب من الغاز المصاحب يُحتجز ويُستخدم لتوليد الطاقة، هو متر مكعب أقل يُحرق عند البئر. فتضخّ بعض الحقول النفطية في الإقليم الغاز إلى محطات الكهرباء القريبة بدلاً من حرقه.[24] ويُشار غالبًا إلى نجاح مشروع غاز خور مور – الذي يزود محطات الكهرباء وألغى الحاجة إلى استيراد الديزل المكلف – كنموذج يوضح كيف يمكن أن يتوافق الحافز الاقتصادي (طاقة أرخص) مع الفوائد البيئية. ومع ذلك، لا تزال كردستان تواجه نقصًا في الطاقة ولا يمكنها تلبية كامل الطلب على غازها المحلي، خصوصًا عند تعرض مشاريع الغاز لخلافات أو هجمات دورية تعطل عمليات التطوير. وعلى الرغم من ذلك، ترسخ مبدأ «الغاز بدل الحرق»، باعتباره خطوة عملية نحو التحول الذي يحسن أيضًا وصول المواطنين إلى الكهرباء.
- **المبادرات الخضراء التي تركز على الجمهور:** أطلقت حكومة الإقليم برامج تُفيد المجتمعات مباشرةً عبر توفير الطاقة النظيفة. ومن أبرز الأمثلة تركيب الألواح الشمسية في المدارس. فاعتبارًا من مطلع عام 2025، زُوّدت 81 مدرسة في المحافظات الكردية الأربع بأنظمة

21 "Kurdistan Region to Expand Solar Power Generation with 3,000 MW Target by 2034," Kurdistan24, 15 November 2024, https://www.kurdistan24.net/en/story/810823/kurdistan-region-to-expand-solar-power-generation-with-3000-mw-target-by-2034

22 United Nations Climate Change (UNFCCC), *Summary of Global Climate Action at COP 29* (Bonn: UNFCCC secretariat, 22 November 2024), https://unfccc.int/sites/default/files/resource/Summary_Global_Climate_Action_at_COP_29.pdf

23 Crescent Petroleum, "Crescent Petroleum and Dana Gas Reach 500 MMboe Cumulative Production from Khor Mor Field, Announce Major Growth and Development Plans," Crescent Petroleum, 3 April 2025, https://www.crescentpetroleum.com/20256028/03/04//

24 Lizzie Porter and Rawaz Tahir, "Kurdistan Gives Oil Companies 18-Month Deadline to End Gas Flaring," Iraqi Economists Network, 29 July 2021, https://iraqieconomists.net/en/202130/07//kurdistan-gives-oil-companies-18-month-deadline-to-end-gas-flaring/

طاقة شمسية، وفّرت كهرباء موثوقة على مدار 24 ساعة للإنارة والتبريد.[25] وحسّن ذلك بشكلٍ كبير بيئة التعلم (فكانت العديد من المدارس تعاني انقطاعات يومية) وتقليل الاعتماد على مولدات الديزل الملوثة والمزعجة. وموّل رئيس الحكومة خطة لتوسيع المشروع ليشمل عشرات المدارس الإضافية، لتزويد جميع المدارس العامة بالطاقة الشمسية. وتتميز هذه المشاريع بطابعها الاجتماعي الشامل – إذ تستهدف خدمات عامة تفيد الأسر ذات الدخل المحدود – وتحقق فوائد صحية وتعليمية فورية. كما تستكشف حكومة الإقليم وسائل نقل عام أكثر صداقة للبيئة، مثل إدخال حافلات كهربائية أو محطات شحن تعمل بالطاقة الشمسية (الخطط المذكورة في COP29).[26] وعلى الرغم من أنها مبادرات في مراحلها الأولى، إلا أنها تعكس رؤية لمستقبل طاقة نظيفة تمس الحياة اليومية وليس فقط قطاع النفط.

- **التأثيرات البيئية والمصافي غير القانونية:** أثارت انبعاثات الحرق وانتشار المصافي غير القانونية احتجاجات في مجتمعات قرب أربيل والسليمانية ودهوك. وتسبب إغلاق خط التصدير عام 2023 بتكدّس الفائض من النفط الخام في السوق المحلية، ما غذّى طفرة في عمليات التكرير غير الشرعية التي تحميها غالبًا العلاقات السياسية. وتُنفّذ عمليات الإغلاق بشكل انتقائي – إذ شكلت إحدى الحالات الاستثنائية إغلاق مجموعة مصافٍ قرب دهوك التي بقيت مغلقة بعد صدور توجيه عام 2024 بسبب مخاوف تتعلق بالصورة العامة. وتعمل المصافي الكبرى مثل قيوان وكار ضمن وضع قانوني ملتبس، لأنها بدأت بتمويلٍ من بغداد واستُكملت عبر شركات مرتبطة بحكومة الإقليم، ما يعقّد الرقابة التنظيمية وتتبّع الإيرادات.

- **برنامج العدادات الذكية «روناكي»:** يهدف هذا البرنامج إلى توفير الكهرباء على مدار 24 ساعة في جميع أنحاء كردستان بحلول عام 2026 من خلال نشر العدادات الذكية واعتماد تعرفة تصاعدية وإنشاء محطات جديدة تعمل بالغاز الطبيعي. وحتى عام 2025، سجل البرنامج أكثر من 1.1 مليون مقيم، واستبدل أكثر من 1200 مولد ديزل، وحقق فوائد بيئية ملموسة مثل خفض التلوث الضوضائي والهوائي. ومع ذلك، يواجه «روناكي» عقبات سياسية واجتماعية كبيرة: تعارض الكثير من الأسر ارتفاع التعرفة، وانتقدت أحزاب تمثل الفئات منخفضة الدخل هذا المشروع، وشن مشغلو المولدات وتجار الوقود – الذين تهدد هذه الخطوة مصدر رزقهم – حملات معارضة.

- **الالتزامات السياسية:** على الورق، تتوافق حكومة كردستان مع الالتزامات المناخية الوطنية للعراق. فالإقليم مشمول ضمن المساهمة المحددة وطنيًا للعراق بموجب اتفاقية باريس. وتعهد مسؤولو الإقليم بمساهمات مثل تطوير 900 ميغاواط من الطاقة الشمسية بحلول عام 2030 كجزء من أهداف العراق المناخية.[27] كما أعلنت الحكومة عن «قيودٍ صارمة على حرق الغاز» في بيانات سياسية وحظرت الحرق الروتيني الجديد في عقود النفط.[28] ومع ذلك، لم يتضح بعد إذا كانت هذه العقود تتضمن عقوبات ملموسة وقابلة للتنفيذ على الحرق الروتيني، أم أنها تعبّر فقط عن نوايا عامة؛ وتعدّ هذه النقطة مهمة لتقييم ما إذا كانت الحكومة تكتفي بالإعلان عن طموحات بيئية، أم أنها تضع بالفعل آليات لضمان امتثال الشركات. عمليًا، يمثل تنفيذ هذه السياسات تحديًا؛ غير أن الموقف العام لقادة الإقليم قد تحول إلى الاعتراف الصريح بأن العمل المناخي وتقليل التلوث يمثلان أولويات أساسية. وينتج هذا التغيير في الخطاب جزئيًا عن ضغوط المجتمع المدني – إذ ارتفع صوت النشطاء الشباب والمنظمات غير الحكومية في كردستان في قضايا التنمية المستدامة ومساءلة الحكومة.[29] وسيتطلب الانتقال العادل الحقيقي إشراك أصحاب المصلحة في التخطيط – مثل إعادة تدريب عمال النفط للعمل في قطاع الطاقة المتجددة، واستثمار عائدات النفط في تنويع الاقتصاد لضمان عدم تخلف المجتمعات المحلية.

ويُشار إلى أنه على الرغم من إيجابية هذه الخطوات، إلا أن اقتصاد الإقليم لا يزال يعتمد بشكلٍ كبير على النفط، وتظل قدراته على تحقيق انتقالٍ أخضر طموح مقيدة بسبب الغموض المالي والسياسي. فتُموّل عائدات النفط الرواتب والخدمات العامة؛ لذا يجب إدارة أي انتقال سريع بعيدًا عن النفط بحذر، لتجنب صدمات مالية قد تؤثر على حياة المواطنين. لهذا السبب، تعتبر مبادئ الشفافية والحكم الرشيد أمرًا بالغ الأهمية، لضمان استخدام الثروة النفطية الحالية بحكمة لبناء مستقبل جديد للطاقة. ويشير المراقبون إلى أن الانتقال العادل في العراق «يتطلب مكافحة الفساد

25 Department of Media and Information, Kurdistan Regional Government, "81 Schools in the Kurdistan Region Now Powered by Solar Energy," 3 March 2025, https://gov.krd/dmi-en/activities/news-and-press-releases/2025/march/81-schools-in-the-kurdistan-region-now-powered-by-solar-energy/

26 International Association of Public Transport (UITP), "COP29: Public Transport at the Centre as Countries Update Their Climate Strategies," 21 November 2024, https://www.uitp.org/news/cop29-public-transport-at-the-centre-as-countries-update-their-climate-strategies/

27 Harry H. Istepanian, *Iraq Solar Energy: From Dawn to Dusk* (Amman: Friedrich-Ebert-Stiftung Jordan & Iraq, July 2020), https://library.fes.de/pdf-files/bueros/amman/1632420200722-.pdf

28 "KRG Bans Gas Flaring: Minister," Rudaw, 21 August 2021, https://www.rudaw.net/english/interview/210820211

29 Neeshad Shafi, "Climate Activism and Civil Society Organizations in the MENA Region," Carnegie Endowment for International Peace, 27 March 2025, https://carnegieendowment.org/research/202503//climate-activism-civil-society-mena?lang=en

وضمان توزيع عادل لثروة النفط».[30] في كردستان، يمكن أن يسهم تحسين الشفافية في كل من إدارة عائدات النفط وتوفير الكهرباء في بناء ثقة الجمهور بأن المشاريع الجديدة (مثل محطات الطاقة الشمسية) ستخدم مصالح المواطنين، وليس النخبة فقط. وتمثل برامج الطاقة المتجددة الناشئة لحكومة الإقليم فرصةً لإثبات الفوائد الملموسة: تقليل كلفة الكهرباء، وتوفير فرص عمل للشباب المحلي، وهواء أنظف، وتوفير الكهرباء للمناطق المحرومة. إذا لاحظ الناس هذه الفوائد على أرض الواقع، يمكن أن يعزز ذلك الدعم لإصلاحات إضافية وإجراءات مناخية أكبر.

توصيات سياساتية: نحو انتقال موحّد وعادل

للتغلب على التحديات المذكورة والمضي قدمًا في انتقال عادل للطاقة في العراق يتسم بالمرونة المناخية والشمولية والمساءلة، نحتاج إلى نهج متعدد الأبعاد. في ما يأتي أهم التوصيات لصانعي السياسات العراقيين وإقليم كردستان وشركائهم الدوليين:

- **إعادة بناء الحوكمة التعاونية:** ينبغي أن تجدد بغداد وأربيل جهودهما لحل النزاعات المتعلقة بالنفط والغاز ووضع إطار موحد لسياسة الطاقة. إن إقرار قانون الهيدروكربونات الاتحادي الذي طال تأجيله أو اتفاقية ملزمة لتقاسم الإيرادات سيوضح الأدوار ويطمئن المستثمرين. في المرحلة الانتقالية، يتعين على الحكومتين تشكيل لجان مشتركة للتنسيق بشأن مشاريع احتجاز الغاز، وربط شبكات الكهرباء، والاستثمارات المتجددة في الإقليم. ومن الخطوات الملموسة في هذا السياق وضع خارطة طريق لربط شبكة الإقليم بالشبكة الاتحادية، ما يسمح بتدفق الغاز والكهرباء في كلا الاتجاهين، وتجنب مشاريع مكلفة وغير ضرورية للحد من الحرق الزائد. ومن شأن ترتيب دائم لتقاسم الطاقة أن يفتح آفاقًا أكبر للتعاون، مثل السماح للبرامج أو التمويل الاتحادي بدعم مشاريع احتجاز الغاز في كردستان، وتمكين فائض الطاقة الشمسية/الرياح في الإقليم (مستقبلاً) من تغذية الشبكة الوطنية. وتُعدّ إعادة بناء الثقة عبر تحويلات الميزانية المستمرة ومشاركة البيانات أمرًا أساسيًا؛ ومن دون ذلك، ستبقى الحلول التقنية للحرق الفائض أو الطاقة النظيفة مجتزأة. ويمكن أن يسهل المانحون والأمم المتحدة الحوار حول الطاقة كإجراء لبناء الثقة بين بغداد وكردستان.
- **تسريع وتيرة خفض حرق الغاز:** يجب على العراق التعامل مع الحرق على أنه حالة طارئة وطنية، وتوحيد الموارد لمعالجتها. ويعني ذلك توسيع النماذج الناجحة مثل شركة غاز البصرة[31] لتشمل مناطق أخرى، وضم مواقع الإقليم إلى أهداف خفض الحرق. وينبغي على الحكومتين دعم مبادرة البنك الدولي «صفر حرق روتيني بحلول عام 2030» (التي يشارك فيها العراق) بخطط عمل إقليمية ملموسة. من جانبها، تحتاج حكومة الإقليم إلى تطبيق قوانينها ضد الحرق مثلاً عبر فرض رسوم أو خفض الإنتاج على الشركات التي تواصل الحرق الروتيني. وحين تفتقر الشركات إلى التمويل لمعدات احتجاز الغاز، يمكن للحكومتين استكشاف حلول التمويل المشترك أو الشراكات بين القطاعين العام والخاص، إذ سيعود احتجاز الغاز بالنفع على الجمهور عبر توفير الكهرباء. بالإضافة إلى ذلك، يتعين أن يستفيد العراق بشكلٍ كامل من إطار «تعهد الميثان العالمي» للحصول على المساعدة التقنية والمالية في خفض الميثان. ويمكن أن يشمل ذلك طلب الدعم من «التحالف من أجل المناخ والهواء النظيف»[32] وشركاء آخرين لنشر تقنيات حديثة لخفض الحرق (مثل وحدات تحويل الغاز إلى طاقة صغيرة الحجم، وتقنيات إعادة الحقن) في كل من الجنوب وإقليم كردستان. كل عام من التأخير يكلف العراق مليارات الدولارات من الغاز المهدور والأضرار الصحية،[33] لذا فإن الضغط الموحد في هذه القضية يصب في مصلحة كل من بغداد وأربيل.
- **الاستثمار في الطاقة المتجددة ودمج الشبكات:** يجب تعزيز الاستثمار في الطاقة المتجددة كأولوية وطنية، مع التركيز على مشاريع الطاقة الشمسية وطاقة الرياح في كل من العراق الاتحادي وإقليم كردستان. يمكن للعراق طلب الدعم من الصناديق الدولية (مثل صندوق المناخ الأخضر[34] أو التمويل المناخي الجديد المُعلن في مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين) لتحقيق أهدافه في زيادة قدرات الطاقة الشمسية. ويمكن دمج هدف الإقليم المتمثل في توليد أكثر من 1000 ميغاواط من الطاقة المتجددة ضمن خطة الطاقة الوطنية للعراق،

30 Maxime Agator, "Iraq: Overview of Corruption and Anti-Corruption," U4 Expert Answer 374 (U4 Anti-Corruption Resource Centre/Transparency International, April 2013), https://www.u4.no/publications/iraq-overview-of-corruption-and-anti-corruption.pdf

31 Basrah Gas Company, "Basrah Gas Company Signs Loan Agreement with International Finance Corporation – to Reduce Gas Flaring and Power Lives in Iraq," press release, 29 June 2021, https://www.basrahgas.com/press-releases/basrah-gas-company-signs-loan-agreement-with-international-finance-corporation-to-reduce-gas-flaring-and-power-lives-in-iraq/

32 Climate & Clean Air Coalition (CCAC), "Climate & Clean Air Coalition," accessed 13 October 2025, https://www.ccacoalition.org/

33 Mahmood Baban, "Gas Flaring: A Field-by-Field and Province-by-Province Analysis in Iraq and the Kurdistan Region," Rudaw Research Center, 10 April 2025, https://rudawrc.net/en/article/gas-flaring-a-field-by-field-and-province-by-province-in-iraq-and-the-kurdistan-region-202509-04-

34 Green Climate Fund, "About GCF," accessed 13 October 2025, https://www.greenclimate.fund/about

مع تنسيق وزارة الكهرباء لتحديثات الشبكة لاستيعاب مدخلات الطاقة الشمسية والرياح الجديدة. ويمكن أن يساعد تعزيز تكامل الشبكات الإقليمية مع الدول المجاورة: فالعراق يربط بالفعل شبكته بشبكات دول الخليج والأردن لاستيراد الكهرباء؛ وفي المستقبل، يمكنه تصدير فائض الطاقة الشمسية في الأيام المشمسة واستيرادها عند الحاجة. ويمكن أن يعود تطوير طاقة الرياح في المناطق الجبلية للإقليم مثلاً بالنفع على كامل البلاد إذا رُبطت البنية التحتية. ويتعيّن تنويع مزيج الطاقة باستخدام الغاز كوقود انتقالي (وليس كعكاز دائم) – ومواصلة المشاريع التي تستبدل مولدات الديزل بمحطات الغاز على المدى القصير، مع تخصيص جزء من عائدات النفط والغاز لصندوق سيادي لمشاريع الطاقة المتجددة والتكيف مع تغير المناخ. ويجب إشراك الشركاء الدوليين (مثل الاتحاد الأوروبي والوكالة الدولية للطاقة المتجددة والبنك الدولي) لتقديم المساعدة التقنية والقروض الميسرة لإنشاء مشاريع طاقة متجددة واسعة النطاق، وتخزين البطاريات وتحديث الشبكة. وسيُسهم قطاع طاقة أنظف بمرور الوقت في تقليل حاجة العراق إلى الحرق وخفض فاتورة واردات الوقود الضخمة، ما يوفر موارد إضافية للتنمية.

- **تعزيز الشفافية والوصول إلى البيانات:** يعد الوصول الأفضل إلى المعلومات ركيزةً أساسيةً لتحقيق انتقال عادل. وينبغي أن يعزز العراق الشفافية في قطاعي النفط والطاقة ليتمكن المواطنون وأصحاب المصلحة من محاسبة السلطات. وعلى وجه التحديد، يتعين تطبيق مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية[35] في جميع أنحاء العراق، ومن ضمنها إقليم كردستان. فالعراق عضو في «المبادرة الدولية للشفافية في الصناعات الاستخراجية» منذ عام 2010، لكن إقليم كردستان قدم تاريخيًا بيانات محدودة للتقارير الوطنية. فيعتبر نشر أرقام النفط والغاز للإقليم أمرًا بالغ الأهمية لكسب الثقة. ويُذكر أن تحالف المجتمع المدني العراقي «انشر ما تدفع» – وهو من أكبر التحالفات في المنطقة، يضم أعضاء من كردستان يعملون على تشجيع المشاركة الكاملة للإقليم في المبادرة.[36] ويجب أن يدعم صناع السياسات هذه الجهود ويأخذها في الاعتبار. كما ينبغي أن تنشر بغداد وأربيل بيانات منتظمة عن إنتاج الغاز وكميات الحرق والانبعاثات، والتقدم في مجال الطاقة المتجددة. ويمكن استخدام المراقبة الفضائية الحديثة (مثل Nightfire VIIRS التابع لوكالة ناسا ويستخدمه الباحثون) لتتبع الحرق العلني في الوقت الفعلي تقريبًا،[37] ما يوفّر ضغوطًا للحد منه والاعتراف بالنجاحات. تتطلب الشفافية أيضًا وضوح العقود: فيتعين نشر الشروط الرئيسية لعقود النفط والطاقة (خصوصًا أي بنود تتعلق بالحرق الغاز الانبعاثات) للعامة، بما يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية في شفافية العقود.[38] وأخيرًا، سيستفيد العراق من الانضمام إلى شراكة الحكومة المفتوحة لإظهار التزامه بالبيانات المفتوحة ومشاركة المواطنين في الحوكمة. تضمن هذه الخطوات ألاّ يُدار الانتقال الطاقي خلف الأبواب المغلقة؛ بل يمكن للمجتمعات الاطلاع على مستويات التلوث وإيرادات المشاريع والخطط التي تؤثر على معيشتهم ومساءلة السلطات.
- **الاستفادة من التحالفات والمبادرات الإقليمية:** يجب أن يشارك العراق بنشاط في التحالفات الإقليمية التي تروّج لانتقال طاقي عادل. ومن المنصات الرئيسية لذلك «مجموعة العمل الإقليمية للانتقال الطاقي العادل التابعة لتحالف «انشر ما تدفع» في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا،[39] وهي تحالف يضم فاعلين من المجتمع المدني في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (ومن ضمنهم أعضاء من المجتمع المدني العراقي) يركز على العمل المناخي العادل. من خلال التعاون مع شبكة «أنشر ما تدفع» في المنطقة، يمكن للعراق تبادل الخبرات والتعلم من جيرانه في مجال التخلص التدريجي من الوقود الأحفوري مع حماية الفئات الضعيفة. وأكد الاجتماع الإقليمي الأخير للشبكة في المنطقة عام 2023 الذي ضم مشاركين من العراق، أن الانتقال الطاقي والمساواة بين الجنسين هما من أولويات حملات المناصرة.[40] وينبغي على الحكومة العراقية (وسلطات إقليم كردستان) استقبال توصيات هذه الشبكة – منها مثلاً، دمج توصيات المجتمع المدني حول حماية المجتمعات المعتمدة على النفط ومراقبة التأثيرات البيئية. كما يمكن للعراق الانضمام إلى مبادرات مثل

35 Extractive Industries Transparency Initiative (EITI), EITI Standard 2023 (Oslo: EITI International Secretariat, June 2023), https://eiti.org/eiti-standard

36 Resource Justice Network (formerly Publish What You Pay), "Iraq," n.d., accessed 13 October 2025, https://resourcejustice.org/pwyp_members/iraq/

37 Tom Brown, Christina Last, Stella Martany, and Alannah Travers, "Kurdistan Regional Government Likely to Miss Flaring Phase-Out Deadline, Satellite Data Suggests," Rudaw, 18 June 2022, https://www.rudaw.net/english/kurdistan/16062022

38 Nuralhuda Muntazar Hassan al-Fadli, "Ending Iraq's Damaging Oil Dependency," Resource Justice Network, 16 May 2022, https://resourcejustice.org/ending-iraqs-damaging-oil-dependency/

39 Report on 2023 PWYP MENA Regional Meeting: Energy Transition, Promoting Gender Equality This Year's Top Advocacy Campaign Priorities," National News Agency (Lebanon), 6 June 2023, https://www.nna-leb.gov.lb/en/miscellaneous/619056/report-on-2023-pwyp-mena-regional-meeting-energy-t

40 Transparency Coalition in Extractive Industries (TCEI), "Press Release: Report on the 2023 PWYP MENA Regional Meeting – Energy Transition and Promoting Gender Equality This Year's Top Advocacy Campaign Priorities," 7 June 2023, https://tceiy.org/en/1126/

المبادرة الخضراء للشرق الأوسط[41] التي تقودها دول المنطقة لمكافحة تغير المناخ والتصحر، والمركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة،[42] والعراق عضو فيه بالفعل، أو تعميق التعاون معها. توفر هذه المنتديات فرصاً لتبادل المعرفة حول تصميم السياسات والتمويل والتكنولوجيا الملائمة للظروف الإقليمية. ويمكن أن تعزز التحالفات الإقليمية لخفض الميثان جهود العراق – من خلال الشراكة مثلاً مع الدول المجاورة المنتجة للنفط عبر تعهد الميثان العالمي[43] أو الاتفاقات الثنائية للحد من الحرق (على غرار ما فعلته بعض دول الخليج التي قضت تقريبًا على الحرق الروتيني). ولا يوفر الانخراط في مثل هذه التحالفات فوائد تقنية فحسب، بل يبرهن أيضًا على التزام العراق بالعمل كفاعل مسؤول في الجهد المناخي العالمي، ما قد يجذب التمويل المناخي والدعم. أخيرًا، يتعين تعميق التعاون الناشئ مع الشبكة الإقليمية للطاقة من أجل النساء – وهي مبادرة يقودها البنك الدولي –[44] وتجمع القيادات النسائية وصناع السياسات والممارسين لتعزيز سياسات طاقة شاملة للجنسين. سيساعد هذا الانخراط العراق على دمج المنظور الجنساني في تخطيط الانتقال الطاقي، وبناء القدرات بين الكوادر النسائية في قطاع الطاقة، وتمكين مشاريع الطاقة النظيفة المجتمعية التي تقودها النساء، من أجل ضمان استفادة نصف السكان على قدم المساواة من الفرص الجديدة في مجال الطاقة المتجددة والتقنيات النظيفة.

- **حماية المجتمعات وضمان العدالة:** بينما ينفّذ العراق وحكومة كردستان سياسات الانتقال الطاقي، يجب إعطاء الأولوية للنتائج العادلة للعمال والمجتمعات. ويشمل ذلك تطوير برامج لإعادة تدريب عمال قطاع النفط على وظائف في مجال الطاقة المتجددة أو معالجة الغاز، لضمان ألا يؤدي التحول عن النفط بمرور الوقت إلى بطالة جماعية. كما يعني ذلك توجيه حصة عادلة من عائدات النفط والغاز إلى مشاريع التنويع الاقتصادي في مناطق مثل البصرة وكردستان التي تعتمد بشكل كبير على الصناعات الأحفورية. وينبغي أن توسع الحكومة الاستثمارات في الرعاية الصحية والتعليم وسبل العيش البديلة في المناطق المنتجة للنفط – لتحويل ما يُعرف اليوم بـ»لعنة الموارد» إلى فرصة. ويعد التشاور المجتمعي أمرًا حاسمًا: فيتعين أن يكون للسكان المحليين رأي في القرارات (مثل تحديد مواقع مزارع الطاقة الشمسية أو مسار أنابيب الغاز) لضمان تلبية احتياجاتهم واحترام الاعتبارات الثقافية والبيئية.[45] وأخيراً، يجب إيلاء اهتمام خاص للفئات الضعيفة من سكان القرى الريفية القريبة من مواقع الحرق، والأقليات المهمشة في الشمال، والأسر منخفضة الدخل على مستوى البلاد التي تعاني أكثر من غيرها من التلوث وفقر الطاقة. وينبغي أن يرفع الانتقال العادل للطاقة مستوى هذه الفئات عبر توفير هواء أنظف وخدمات أفضل وإدماجها في الاقتصاد الأخضر الجديد. ويمكن للمجتمع المدني العراقي والشركاء الدوليين (مثل إنرجي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي) المساعدة في تصميم خطط انتقال عادل تشمل الحماية الاجتماعية وصناديق تنمية المجتمع المحلي، ما يساهم في الحفاظ على الدعم العام للإصلاحات الصعبة المقبلة.

من خلال تنفيذ التوصيات المذكورة أعلاه، يمكن أن يحوّل العراق موارده الطبيعية الوفيرة وأشعة الشمس إلى نعمة بدلاً من أن تكون مصدرًا للخطر. و الأهم أن يكون سد الفجوة بين بغداد وأربيل هو الخطوة الأساسية: فمن خلال الجهد الموحّد فقط سيتمكن العراق من الاستفادة من غازه والحد من حرقه وجذب الاستثمارات المتجددة، والوفاء بالتزاماته المناخية كدولة واحدة. وسيعزز التعاون الإقليمي والشفافية هذه الجهود عبر تقديم الدعم والمساءلة والتقدم المشترك نحو مستقبل أكثر اخضرارًا وعدالةً لجميع العراقيين.

41 Saudi Green Initiative, “About MGI,” accessed 13 October 2025, https://www.sgi.gov.sa/about-mgi

42 Regional Center for Renewable Energy and Energy Efficiency (RCREEE), “Who We Are,” accessed 13 October 2025, https://rcreee.org/who-we-are/

43 Climate & Clean Air Coalition (CCAC), “Global Methane Alliance,” n.d., accessed 13 October 2025, https://www.ccacoalition.org/projects/global-methane-alliance

44 World Bank, “RENEW MENA (Regional Network in Energy for Women in MENA),” n.d., accessed 13 October 2025, https://collaboration.worldbank.org/content/sites/collaboration-for-development/en/groups/renew-mena.html

45 Hanen Keskes and Laury Haytayan, “Energy Transition in the Middle East and North Africa: The Road to COP28,” Natural Resource Governance Institute, 30 November 2023, https://resourcegovernance.org/publications/energy-transition-middle-east-and-north-africa-road-cop28

مبادرة الإصلاح العربي

مبادرة الإصلاح العربي مؤسسة بحثية رائدة للبحوث الفكرية المستقلة، تقوم، وبشراكة مع خبراء من المنطقة العربية وخارجها، باقتراح برامج واقعية ومنبثقة عن المنطقة من أجل السعي إلى تحقيق تغيير ديمقراطي وعدالة اجتماعية. تقوم المبادرة بالأبحاث السياسية، وتحليل السياسات، وتقدم منبراً للأصوات المتميّزة وتلتزم في عملها بمبادئ الحرية والتعددية والمساواة بين الجنسين.

contact@arab-reform.net
باريس - بيروت - تونس